

## تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي

### COMPLICATIONS OF THE SECURITY CRISIS IN MALI AND ITS IMPLICATIONS ON THE REGIONAL SECURITY OF THE SAHEL AFRICAN

عبد الوهاب غربي<sup>1</sup>، عبد الكريم شكاكطة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، gherbi.abdelouahab@univ-alger3.dz

<sup>2</sup> جامعة البليدة 2 لونيبي علي (الجزائر)، a.chekakta@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 2020/05/23

تاريخ القبول: 2021/06/09

تاريخ النشر: سبتمبر/2021

#### الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فهم وتفسير أصل الأزمة الأمنية وتعقيداتهما في دولة مالي خاصة في فترة ما بعد 2011، باعتبارها دولة مركزية في منطقة الساحل الأفريقي تشهد حالة عدم استقرار مستمر، مصدرها الأساسي يتمثل في مظاهر "الدولة الفاشلة"، والتي تُعتبر من أهم الأزمات في القارة الأفريقية وأكثرها تأثيرًا على الأمن القومي والاقليمي لدول المنطقة.

كما نسعى من خلال هذه الورقة إلى توضيح انعكاسات هذا "الفشل الدولتي" على الجوار الاقليمي، خاصة منها الجزائر، حتى نتمكن من اعطاء تصور لتطور هذه الأزمة الأمنية في دولة مالي، وتحديد أسبابها المباشرة وغير المباشرة، وما ينتج عنها من انعكاسات متعددة الأبعاد على الأمن الاقليمي في منطقة الساحل الأفريقي.

**الكلمات المفتاحية:** الفشل الدولتي، الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأزمة الأمنية، منطقة الساحل الأفريقي.

#### Abstract:

This document aims at understanding and explaining the origin and complications of the security crisis that has plagued Mali in recent years post 2011 period, as a central country in the Sahel region, which is increasingly considered as a "failed state". which is considered one of the most important crises in The African continent has the most impact on the national and regional security of the countries of the region.

By this document, we shall seek to clarify the root causes of the security crisis in Mali and its scenarios, especially for big countries like Algeria, Morocco and Egypt, in addition explores its implications on the regional security of the Sahel African as whole. and determine its direct and indirect causes, and the resulting multi-dimensional implications for regional security in the African Sahel region.

**Key words:** state failure; national security; regional security; security crisis; Sahel region.

## المقدمة

تعاني بعض دول القارة الأفريقية فيما بعد الاستقلال العديد من الأزمات الأمنية التي شكلت تحدي أمام أمنها القومي، منها حالة "الدولة الفاشلة" التي تُعتبر من أهم الأزمات في القارة وأكثرها تأثيرًا على الأمن القومي والإقليمي، وغالبًا ما تعود هذه الأزمات إلى الضعف الذي تعاني منه الدول في سبيل تحقيق الاندماج الوطني، وذلك راجع لعدة أسباب تتعلق بطبيعة الدولة وبُنْيَة المجتمعات الأفريقية ذات التنوع الإثني والعرقي.

يبرز تراجع الأمن القومي للدول في ظهور الفوضى الداخلية بسبب فشل الدولة أو انهيارها وغيابها، أين تجد الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة مناهًا ملائمًا لزيادة نشاطها وتوسيعه، كما تجد حركات التمرد والانفصال العرقية أرضية خصبة لها للدخول في نزاعات متواصلة، لها انعكاسات خطيرة على الأمن القومي لهذه الدول كما تشكل تهديدًا أمنيًا على المستوى الإقليمي، ومن بين أهم هذه النزاعات المؤثرة في أمن الدول وسيادتها نجد النزاع الداخلي في مالي.

أمام عجز بعض هذه الدول الأفريقية التي تعاني أساسًا من الهشاشة في التعامل مع هذا التعدد الهُوِيّاتي، ووجود أنظمة سياسية مبنية على الانتماء القبلي، اضطرت الجماعات التي تعرضت للحرمان والإقصاء إلى استخدام العنف المسلح في أكثر من مرة للمطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي، فهي تركز على تحديث النظم وفي نفس الوقت تحتفظ بولائها التقليدية، وتعتبر دولة مالي نموذجًا تتجلى فيها مظاهر تأثير فشل الدولاتي على أمنها القومي والإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي.

### • الإشكالية المطروحة:

أمام هذا الفشل الدولاتي الذي يهدد الأمن القومي لدولة مالي والأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، تستدعي طبيعة الموضوع صياغة إشكالية المقال على النحو الآتي: ما هي تجليات البعد الأمني للفشل الدولاتي في مالي؟ وكيف ينعكس على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي؟

### • منهج التحليل:

للإحاطة بمختلف الجوانب المتداخلة في إنتاج حالة الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساته على الأمن الإقليمي، نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف الظاهرة ويعبر عنها كيفيًا، بتوضيح خصائصها من خلال معطيات توضح خطورة الأزمة الأمنية وظاهرة الفشل الدولاتي، كما نعتمد على منهج دراسة الحالة لمعرفة الافرازات الأساسية للتجاذبات البنوية، والتي كانت وراء إعادة بناء الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية كأحد الأشكال الجديدة من التهديدات الأمنية للأمن الإقليمي.

كما نعتمد في تحليلاتنا على الاستعانة بنظرية "مركب الأمن الإقليمي" Regional Security Complex، القائمة على أساس فكرة المستوى الإقليمي هو مركز التحليل الأمني باعتبار أن المستوى

الإقليمي للأمن يفرض نفسه على الوحدات الإقليمية بسبب تأثير الديناميكيات الأمنية حتى لو كان مصدر التهديد منبثق من دولة واحدة، وهذا ما ينطبق على الأزمة الأمنية في مالي التي امتدت آثارها الأمنية عبر الجوار الإقليمي بحكم التحومية التي تعني التأثير المتبادل للديناميكيات الأمنية.

#### • الفرضيات المعتمدة:

للإجابة على إشكالية الدراسة نركز في تحليلنا للموضوع على فرضية أساسية مفادها أنّ تأزم الوضعية الأمنية في مالي يؤدي إلى حالة الفشل الدولاتي بما ينعكس على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي.

#### • تقسيمات المقال:

وقصد الإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية تتمثل في:

#### 1- الإطار المفهومي.

2- جيوسياسية الإثنية والعرقية في دولة مالي وامتداداتها الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي.

3- ظروف الأزمة الأمنية في مالي وميكانيزماتها الإقليمية والدولية.

4- سيناريوهات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي

#### أولاً: الإطار المفهومي

تقتضي الدراسة توضيح وتحديد بعض المفاهيم المتصلة بالموضوع لتوضيح أثر العلاقة بين الأزمة والفشل الدولاتي على الأمن القومي والأمن الإقليمي، حيث تعددت التعاريف سواءً من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية.

الأزمة: تُعرف إجرائياً بأنها "كل ما يهدد أو يمنع أو يعطل أو يغير شكل الوصول إلى هدف ما، تتعدد أبعادها وتتشابك كلما زادت حدتها، وتتميز بالفجائية وضيق الوقت واتساع أفاقها وتهديدها للمصلحة القومية للدولة محل الأزمة، وقد تنتشر مخلفاتها إقليمياً ودولياً، وهو ما يمكن استثماره من الأطراف الخارجية من خلال "أمننة الأزمة" لشرعنة التدخلات بها وتسريع ردود الأفعال حيالها"<sup>1</sup>.

تعد الأزمة من الناحية الأمنية موقف مفاجئ ينتج عنه تهديد للأمن والاستقرار، تتصاعد فيها الأحداث بشكل سريع في ظل إمكانيات قليلة ومعلومات ناقصة وحاجة عاجلة في اتخاذ القرار وتكاتف الجهود والتنسيق بين مختلف الجهات الأمنية وغير الأمنية لمواجهة هذا الموقف الحرج، حيث يمكن أن تتعاضد آثارها لتأخذ بعداً إقليمياً ذو امتدادات دولية وتؤثر في دول الجوار وتهدد الأمن الإقليمي لتصبح بذلك أزمة أمنية دولية، فتأزم الأوضاع الأمنية في مالي جعلها ذات أبعاد دولية تتعكس تداعياتها الأمنية على دول الجوار الإقليمي خصوصاً منطقة الساحل الأفريقي.

هناك عنصر أساسي يتضمنه موقف الأزمة يتمثل في التهديد أي الإحساس بخطر مرتفع يفوق معدلات المواقف العادية السابقة على الأزمة، ويتجه هذا التهديد نحو المصالح العليا للدولة وقيمها أي بمعنى تهديد ثم أزمة، حيث تنقسم أبعاد الأزمة حسب موضوعها إلى بعد سياسي، اقتصادي، اجتماعي، دبلوماسي وأهمها البعد الأمني عند حدوث الأزمة، إذ يرافقها الكثير من الفوضى وانتشار الإشاعات مع قلة المعلومات المتوفرة مما يؤدي إلى حدوث نوع من الفراغ الأمني الذي قد يُشكل بيئة حاضنة لانتشار مجموعة من التهديدات، خصوصاً في ظل تراجع عمل ومراقبة بعض الأجهزة الأمنية، وتتمثل هذه التهديدات فيما يلي<sup>2</sup>:

1- **العنف السياسي والاجتماعي**: الذي تجسده الصراعات وتصفية الحسابات بين بعض القوى السياسية أو إثارة النعرة الطائفية والعرقية وما ينتج عنها من أعمال وتوترات قد تهدد الأمن القومي وحتى الأمن الإقليمي<sup>3</sup>، وهذا ما حدث في عدة مرات مع قبائل توارق شمال مالي التي لها إمتدادات خارج الحدود الوطنية، حيث تعيش هذه المجتمعات الإثنية والعرقية مُقسمة بين خمس (05) دول ذات سيادة إتفقت على ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار من خلال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 1963، والتي منها الجزائر.

2- **الفساد المالي والإداري**: نتيجة لعجز مُتخذ القرار على مواجهة الأزمة بسبب تعقدها مع ضيق الوقت وقلة المعلومات، خاصة في ظل تراجع مراقبة أجهزة الدولة، فتنشر الرشوة والفساد الإداري والرشوة الاختلاسات وتبييض الأموال.

3- **الجريمة المنظمة**: حيث تجد العصابات الإجرامية فرصة في توسيع نشاطها وتتحول إلى جرائم منظمة قد تتخطى الحدود الوطنية كالتهريب والإتجار بالمخدرات والأسلحة والإتجار بالبشر.

4- **الإرهاب**: حيث تنتعش الخلايا الإرهابية النائمة وتزيد الجماعات الارهابية في حركيتها من حيث التنظيم والتعبئة مستغلين بذلك انشغال أجهزة الدولة ومؤسساتها بالأزمة، وقد تتحالف هذه الجماعات مع بعض أشكال الجريمة المنظمة أو بعض الحركات الانفصالية ليكون جزءاً من أجزاء الجريمة المنظمة في عصر العولمة، حيث استفاد من مزايا العولمة وأصبح الحديث عن عولمة الإرهاب<sup>4</sup>.

من خلال ما سبق يتبين أن البعد الأمني للأزمة يرتبط باختلال الأمن وهو أخطر أنواع الأزمات، لأنه بغياب الأمن تنتج عنه بقية الأزمات الأخرى وتتعدد حلقاتها، كما أنها تمس كل شرائح المجتمع وتؤثر في كل المجالات التي تؤدي الى مظاهر "الفشل الدولاتي"، لذا يستوجب تظافر الجهود في حلها وهذا ما يؤكد ضرورة أولوية الأمن على كل المطالب والاحتياجات الأخرى.

**الدولة الفاشلة**: يُقصد بها الدولة التي تعاني من عجز مؤسساتي وظيفي بشكل لا يمكن لحكومتها

المركزية أن تمارس سيطرة فعلية على كل مساحتها الجغرافية، غير قادرة على حماية مواطنيها من العنف وتأمين حاجياتهم الأساسية، لتصبح بذلك مصدر لكل أنواع الحروب الأهلية ولمختلف التهديدات الأمنية الاقليمية، حيث صنّف "صندوق دعم السلام" الدول الفاشلة، بالاعتماد على مؤشرات سياسية واجتماعية وسياسية اقتصادية، إلى ثلاث فئات هي دول في مرحلة الخطر، ودول أقل فشل ذات خطر كامن، وأخرى متوسطة الفشل<sup>5</sup>.

يُمثل "فشل الدولة" وتراجع السلطة المركزية المصدر الأساسي لظهور الفوضى الداخلية لتكون أرضية خصبة لظهور النعرة العرقية واندلاع النزاعات الداخلية التي تحاول فيها المجموعة العرقية الاستقلال عن النظام الذي يهدد وحدة الدولة الوطنية، وهذا ما ينطبق على حال دولة مالي في جزئها الشمالي الذي شهد عدة تمردات من قبل التوارق، حيث فشلت الحكومة المالية في عدة مرات التعامل مع هذه الجماعة العرقية التي طالبت بالانفصال في مرات عديدة بسبب الخوف من تهديد أمنها وبالتالي بقائها.

برز مصطلح "الدولة الفاشلة" في سياق "الثورة المعيارية" التي أعلنت من طرف القوى الدولية الكبرى، لتمنح لنفسها حق استخدام القوة المزعوم في حماية سكان دول منتقاة دون أخرى، فأصبح يُنظر للدول الفاشلة بمعزل عن المنظور التنموي الذي يُعنى به هذا التصور وفقاً لمنظور أممي بحث مفاده أن "الدولة الفاشلة" تشكل مصدر تهديد لأمنها القومي والأمن الدولي، يتمثل أساساً في تفريخ الارهاب والتطرف العنيف ويزداد هذا التهديد خطورة كلما زاد عدد الدول الفاشلة، خاصة إن كان هناك تقارب جغرافي بين هذه الدول، وهو ما يفتح المجال أمام التدخلات الخارجية بكل أشكالها.

يرتبط مفهوم "الدولة الفاشلة" بالتدخل العسكري من خلال ربط قضية انتشار الارهاب وتأكد هذا في تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010 الذي يشير إلى أن الدول التي تُعتبر سائرة في طريق الفشل تغذي الصراعات وتُهدد الأمن الاقليمي، لأن ما يحدث داخلها ينعكس بالضرورة على بقية دول الجوار الاقليمي، وبالتالي تصبح مقاربة "الدولة الفاشلة" التي هي في الأصل دولة ضعيفة، تبرير للتدخل في شؤونها الداخلية وانتهاك لسيادتها، وهو ما يمكن اسقاطه على مالي كدولة مركزية في منطقة الساحل الأفريقي.

**الأمن الاقليمي:** ويُعتبر كل ما له تأثير على الأوضاع الأمنية في المستوى المحلي للدولة بسبب ما يحدث في إقليمها حتى وإن كانت تملك إمكانيات حماية أمنها، فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي ويصبح من غير الممكن فصل أمنها القومي عن "الأمن الاقليمي"، ولتحليل مسألة الأمن الاقليمي اقترح باري بوزان Barry Buzan مفهوم "مركب الأمن" يتضمن اعتماداً أمنياً متبادلاً بين مجموعة الدول التي ترتبط حاجياتها واهتماماتها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها،

وذلك لوجود مستوى عالي من التهديد تدرّكه بشكل متبادل دولتين أساسيتين أو أكثر<sup>6</sup>، حيث يعرفه (باري بوزان) بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها العمليات الكبرى للأمننة أو اللأمننة أو كلاهما جد مترابطة، بحيث لا يمكن تحليل مشكلات الأمن بشكل معقول بعزل الوحدة عن الأخرى"<sup>7</sup>.

### ثانياً: جيوسياسية الإثنية والعرقية في دولة مالي وامتداداتها الإقليمية في منطقة الساحل الأفريقي

هناك فرق بين الجغرافيا السياسية التي تهتم بالمتغيرات داخل الدولة والجيوسياسية التي تركز على الدولة وعلاقتها بمحيطها الإقليمي والدولي أي كيف تُؤثر العوامل الجغرافية في سياسات الدول، باعتبار أن الافتراض الأساسي في التحليل الجيوسياسي هو الذي يصور الموقع الجغرافي كمحدد مهم وربما أساسي للتجانس السياسي، وأن قوة الدولة بمفهومها الواسع وعلاقتها مع الوحدات الدولية الأخرى هي نتيجة عوامل جيوسياسية كحالة دولة مالي مثلاً.

تُصنف مالي من الناحية الجيوسياسية كدولة مُغلقة (أي كل الحدود برية) لها أطول الحدود في منطقة الساحل الأفريقي والتي تبلغ 7561 كلم مع سبع (07) دول، منها حوالي 2000 كلم مع موريتانيا غير مُحددة المعالم بدقة، 1376 كلم مع الجزائر، 1303 كلم مع بوركينا فاسو، 906 كلم مع غينيا، 900 كلم مع النيجر، 532 كلم مع كوت ديفوار، و 480 كلم مع السنغال<sup>8</sup>.

كما أنها شديدة التنوع الإثني إذ يبلغ عدد سكانها 14,5 مليون نسمة، منهم 94% يعتنقون الدين الإسلامي وأكثر من 2% يعتنقون الديانة المسيحية (3/2 كاثوليك، 1/3 بروتستانت)، حيث يتمركزون تقريباً في العاصمة باماكو، أما البقية المقدرة بحوالي 4% يعتنقون ديانات محلية، كما أن التعايش بين مختلف الإثنيات والقبائل في مالي لم يكن متاحاً دوماً، وذلك نظراً للفشل الكبير الذي عرفته الدولة في التعامل مع التعدد الإثني، واللغوي، والديني<sup>9</sup>.

تشكل قبيلة الماندي نسبة 80% من السكان متمركزون في الجنوب أين تقع العاصمة باماكو، أما في الشمال هناك أربع (04) مجموعات إثنية تتمثل في العرب و"التوارق" (البدو) و"الفولاني" و"السنغاي" (المزارعين) الذين يمثلون أعلى نسبة في الشمال بمقدار 7,2% من إجمالي عدد السكان، أما التوارق فيمثلون نسبة 1,7% ويمثل العرب نسبة 1,2% متواجدون في كل من تومبوكتو، قاو، كيدال والتي تمثل المنطقة الغنية بالموارد المعدنية وفي نفس الوقت المنطقة الأكثر تخلفاً من ناحية التنمية، أُطلق عليها إسم "الأزواد"

الشكل 1: يبين الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لدولة مالي



المصدر: <http://www.Studies.aljazeera.net>, le 04.06.2014

تُعد مالي من أفقر عشرين دولة في العالم ويبقى هذا الفقر عامل أساسي من عوامل التفكك الاجتماعي، إذ ساهمت فترات الجفاف الممتدة من حدة التباين الاجتماعي والإثني في مالي، حيث ظلت الخريطة الاقتصادية لمالي منذ الاستقلال 1960 مُقسمة بخط فصل افتراضي إلى قسمين، قسم يقع شمال نهر النيجر هو الأكثر تضرراً من الجفاف وقسم يقع جنوب نهر النيجر تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية في البلاد<sup>10</sup>.

هناك صراع متعدد الأوجه يتمثل في التقابل بين الأراضي الصحراوية القاحلة والأشرطة النهرية الخصبة المحدودة وبين الاقتصاد الرعوي المنهار والاقتصاد الزراعي العاجز وبين المجموعات البدوية العربية والقبائل الزنجية، سمح ببروز فواعل عابرة للأوطان في منطقة شمال مالي غيرت من قيمتها الإستراتيجية، بحيث تحولت إلى منطقة عبور للإجرام وملاذ آمن للإرهاب العابر للحدود والممزوج بمختلف أشكال الجريمة المنظمة<sup>11</sup>.

يوجد 1,5 مليون تارقي يعيشون في 05 دول، الأغلبية منهم يقدر بـ 700 ألف تعيش في النيجر، و500 ألف توجد في مالي، و50 ألف بالجزائر، و30 ألف بليبيا، و20 ألف ببوركينا فاسو، موزعون عبر إقليم واسع يقدر بـ 2,5 مليون كلم<sup>2</sup> ولا يشكلون كتلة عرقية متجانسة، فمنهم التوارق العرب، وتوارق الأمازيغ، والتوارق السود، ولقد كان للاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة هدفين هما افشال البنية الاجتماعية للمجتمع التارقي وإرادة خلق نوع من التحرر للشعوب التارقية خاصة في مالي، وذلك باسم سياسة مزعومة لدعم الأقليات في إفريقيا في إطار استراتيجية التي تهدف الى الحفاظ على بؤر التوتر في تلك الدول المستقلة في المستقبل<sup>12</sup>.

ما هو معروف أن هذا التقسيم ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا ضمن تقسيم مستعمراتها في أفريقيا عام 1895، بالاعتماد على معايير الثروات الطبيعية ومدى سيطرتها على مناطق نُفوذها وليس على أساس التجانس بين مجتمعات هذه الدول، حيث وجدت هذه المجتمعات الإثنية والعرقية نفسها مُقسمة بين دول ذات سيادة إتفقت على ترسيم الحدود الموروثة عن الاستعمار من خلال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 1963، وبالتالي أوجدت الجغرافيا المحكومة بالإرث التاريخي "التوارق" في فضاء ذو امتدادات قبلية وارتباطات عشائرية وعائلية عبر وطنية في منطقة صحراوية جد واسعة.

### ثالثاً: ظروف الأزمة الأمنية في مالي وميكانيزماتها الإقليمية والدولية

يُنَاقش هذا المحور الظروف والديناميكيات الأمنية التي زادت من تعقيد الأزمة الأمنية في مالي، حيث يمكن تصنيف ثلاث ظروف أساسية ساهمت في فشل الدولة المالية وتهديد أمنها القومي الممتد إلى المستوى الإقليمي في المنطقة وهي:

#### 1- المضمون الثقافي والعرقى لسكان شمال مالي:

يرى توارق شمال مالي في منطقة الأزواد بأنهم يختلفون عن الشعب المالي من حيث العرق واللغة وحتى من حيث التنظيم الاجتماعي بسبب إقصائهم من الحياة السياسية والسوسيو-اقتصادية، بل وحتى اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، إذ أصبحت إدارة الدولة يُسيطر عليها ائتلاف جماعات قليلة لا تستجيب لتطلعات مختلف الجماعات الأخرى في المجتمع، إذ جعلتهم يحققون حاجاتهم المتعلقة بالأمن والهوية والاعتراف بهم داخل القبائل التي يُكونون لها الولاء بدلاً من الدولة، مما يغذي الانقسام الاجتماعي الذي يفضي للنزاع العنيف، ويتضح المضمون الثقافي والعرقى لهذه الفئة من خلال نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية المتكررة في كل مرة أهمها التساوي في الفرص مع ممارسة حياة الترحال بكل حرية<sup>13</sup>.

ما يزيد من تعقيد هذا النوع من النزاعات الاجتماعية ذات البعد الهوياتي في بناء دولة مالي وتحقيق أمنها القومي هو تعدد أطرافها وتناقضاتهم، حيث يمكن تصنيف النزاع إلى طرفين أساسيين تربطهم علاقات ريبة متبادلة، الأول هو السلطة المركزية في باماكو والثاني هو مختلف التنظيمات المتناقضة في منطقة الأزواد وبهويات مختلفة تعكسها تسمياتها وهي تتميز بالهشاشة، لأنها قابلة للتلاشي والتمدد حسب ارتباطاتها محلياً وإقليمياً، حيث يبرز هذا التناقض من خلال من يحتكر التمثيل الشرعي للمطالب الاجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة المركزية<sup>14</sup>، وهذه التنظيمات المتناقضة هي<sup>15</sup>:

- "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" التي أسسها "إياد أغ غالي".
- "الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد" التي أعلنت اللجوء إلى السلاح.
- "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد" المنشقة عن "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" لرفضها الامضاء

- على "اتفاق تمناست للسلام 1991" من أجل تحقيق استقلال شمال مالي.
- "الجيش الثوري لتحرير الأزواد" انشقت عن "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" كتعبير عن رفض "اتفاق تمناست للسلام 1991"، تم حلها بعد اتفاق السلام بتمبوكتو 2006.
- "الحركات والجبهات الموحدة للأزواد" ائتلاف تشكل بعد مفاوضات باماكو 1992 من "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد"، الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزواد"، "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد"، و"الجيش الثوري لتحرير الأزواد".
- "حركة 23 ماي: التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" تأسست في 2006 من الاطراف الراضية لمسار مفاوضات عقد "اتفاق الجزائر للسلام 2006".
- "المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد" التي أسسها "أبو بكر الأنصاري" المقرب من النظام الملكي المغربي في 2006 والمعروف بعلاقاته مع دوائر تسعى لرعاية المصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الساحل الأفريقي.
- "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" وتأسست في 2011 لتضم الماليين العائدين من ليبيا بعد انهيار نظام القذافي والمجندين السابقين في حركة 23 ماي الذي ترأسه "ابراهيم أغ باهانغا".
- "حركة أنصار الدين" ذات الايديولوجية الدينية المنشقة عن "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" قبل تنضم إلى تنظيم "جماعة نصره الاسلام والمسلمين" تحت زعامة "إياد أغ غالي" في مارس 2017.
- وتجلى هذا التناقض من خلال انقسام مطالب التوارق في شمال مالي لعدة مرات إلى موقفين؛ موقف يسعى إلى الانفصال وإقامة "دولة الأزواد" وموقف ثاني يؤيد البقاء تحت سيادة الدولة بشرط التمتع بحرية التنقل والحكم الذاتي.

## 2- دور الدولة في استتباب الأمن:

مرت شمال مالي بالعديد من حالات التمرد بعد استقلال البلاد في 1960 كان أولها عام 1963 مع فترة حكم (مديبو كايثا) ثم تمرد 1990 في فترة حكم (موسى تراوري)، وبعدها تمرد 2006 الذي انتهى باتفاق الجزائر من خلال وساطة جزائرية، وآخرها أعنف تمرد في 2012، حيث نص إتفاق الجزائر 2006 على إعادة دمج متمرد التوارق في الجيش المالي مع خفض القوات في الشمال، لكن للأسف لم يتم تنفيذ هذا الاقتراح، مما أدى إلى تعقيد الوضع أكثر وتغذية مظالم التوارق في الشمال ضد السلطة في باماكو وتعبئتهم على مطالبهم الانفصالية المتكررة، فعدم القدرة على دمجهم جعلهم يشكلون عبئاً أمنياً على أداء المؤسسة العسكرية بشكل خاص وعلى الدولة بشكل عام.

تتميز السلطة في مالي بالانقلابات العسكرية المتكررة؛ بداية ضد نظام (مديبو كايثا) في 1968، ثم ضد نظام (موسى تراوري) في 1991 وضد نظام (أماكو توماني توري) في 2012، بالإضافة إلى

الإنتقال ضد الوزير الأول (موديبو ديارا) في ديسمبر 2012، هذا ما جعل الدولة المالية هشة وتُصنّف ضمن "الدول الفاشلة"، خاصة وأنها طرف أساسي في النزاع، حيث استخدمت أساليب القمع لمختلف حالات التمرد والذي كان له الأثر البالغ في جعل الدولة هي العدو الأول لهذه الجماعة العرقية، وذلك بسبب التكيف السلبي للحكومة المركزية مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال، ولم تستطع السلطة في مالي منذ الاستقلال من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة<sup>16</sup>.

ومن هنا نتساءل حول سبب فشل المؤسسة العسكرية في مالي كإحدى مؤسسات الدولة المنوطة بضبط النزاعات المسلحة التي غالباً ما تجد نفسها مدعومة بقوات خارجية، حيث يعود هذا الفشل أساساً إلى تقاليد الوصول إلى السلطة والتمسك بها لفترات طويلة نوعاً ما، ذلك لأن أغلب القادة بدولة مالي تقلدوا الحكم عبر الانقلابات العسكرية فعملوا على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفاً من حدوث انقلابات أخرى ضدهم، مما أدى إلى تفشي الفساد بكل مظاهره داخل الجهاز العسكري (كتورط ضباط الجيش المالي في بيع السلاح وتسريب معلومات أمنية).

إلى جانب هذا، هناك النزاعات الإثنية والعرقية المتكررة التي ساهمت بشكل كبير في إنهاك الجيش المالي والتي في بعض الأحيان تصل هذه النزاعات والتجاذبات الإثنية حتى داخل المؤسسة العسكرية نفسها، خاصة فيما يتعلق بالمناصب العليا والرتب والتجنيد، مما أدى إلى انتشار الولاء للأشخاص بدلاً من الولاء للمؤسسة العسكرية، هذا ما تسبب في تراجع وانهيار الروح المعنوية للأفراد بسبب اعتقادهم أنهم يحاربون ويدافعون من أجل مصلحة شخص مُنقلب على الحكم لا مصلحة الوطن.

### 3- أبعاد النزاع الداخلي في مالي وديناميكياته الإقليمية والدولية

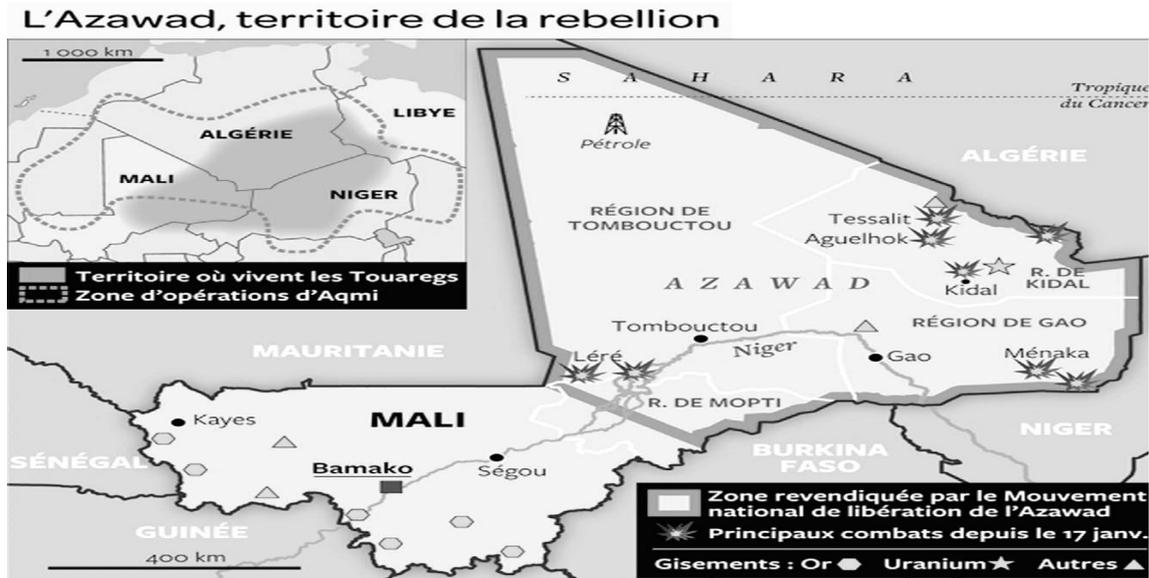
يتمثل في التأثير بما يحدث في البيئتين الإقليمية والدولية؛ كانتقال العديد من التوارق في السابق إلى ليبيا لتلبية نداء الرئيس الليبي السابق معمر القذافي من أجل تأسيس "دولة التوارق الكبرى" أين اكتسبوا الخبرة القتالية، وكان للأزمة الليبية في 2011 أثر كبير في عودة ظهور النزاع الداخلي في مالي من جديد، حيث أظهرت بعثة التقييم المشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الافريقي بشأن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل أن أكثر من 200.000 عائد مُسجل و400.000 مهاجر غير مُسجل عبروا الحدود الليبية إلى دول منطقة الساحل الأفريقي، منها النيجر، وتشاد، وموريتانيا، ومالي، فكانت عودة توارق شمال مالي بحماس وطني للانضمام إلى تمرد 2012 موضع ترحيب واسع<sup>17</sup>.

كما عاد حوالي 400 مقاتل تارقي إلى مالي لينضموا إلى "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" وانشقت عنها "حركة أنصار الدين" بقيادة (إياد أغ غالي) المعروف كشخصية محورية بالنسبة للدوائر الغربية، بإعتباره مفاوض موثوق به في أزمات إختطاف الرهائن الغربيين، وبالتالي لم يكن في مقدور مصالح مخابرات الدول الغربية (خاصة فرنسا) الدخول معه في خلاف 15، وقد كان (إياد غالي) قنصل عام لدولة مالي في المملكة العربية السعودية خلال فترة (2007-2010) الذي تم طرده لثبوت علاقته بتنظيم

## القاعدة 16.

إلى جانب هذا، هناك تدفق ترسانة هائلة من الأسلحة والتحاق جماعات إرهابية بحركات التمرد في شمال مالي لتتحالف تكتيكياً (كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا)، مما أعطى المبرر والغطاء السياسي للتدخل الفرنسي السريع من خلال عملية (سرفال في 2013) لإنقاذ العاصمة باماكو من السقوط في يد الجماعات الإسلامية المسلحة بعد نجاحها في السيطرة الكاملة على بلدة "كونا" وسط البلاد باعتبارها آخر منطقة عازلة بين المقاتلين الإسلاميين وبلدة "موبتي" الإستراتيجية<sup>17</sup>، إذ بلغ عدد المحاربين الرئيسيين في منطقة شمال مالي ما يقارب 3000 تحصلوا على الأسلحة من ليبيا، أما الناشطون ضمن الجماعات المسلحة فعددهم من 4000 إلى 6000، إذ لا توجد إحصائيات محددة في هذا الشأن<sup>18</sup>.

الشكل 2: إقليم أزواد وعملياتها القتالية مع أماكن الثروات المعدنية في مالي



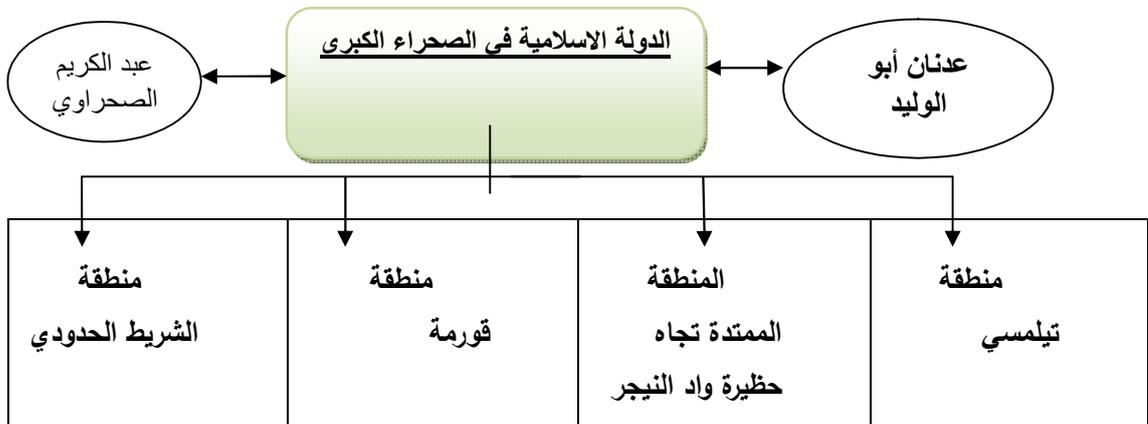
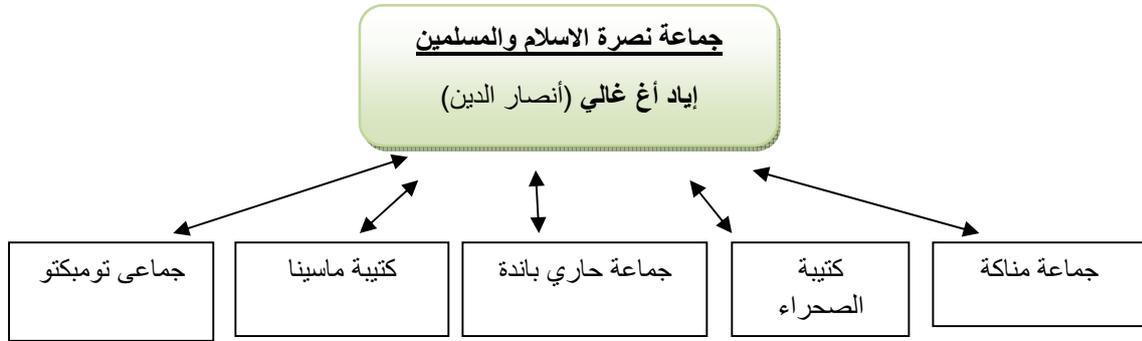
Source: Mehdi TAJE(2012), "pourquoi le Sahel est une région si sensible?", La Tribune, n°5251, (Mardi 11 septembre 2012), p11..

نلاحظ من خلال الخريطة أن منطقة تواجد التوارق تقع في قلب إقليم نشاط "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، كما أن أهم الصراعات بين الجيش النظامي والحركة الأزواذية جرت في الشمال خاصة في مدينة كيدال التي يوجد بها كميات هائلة من اليورانيوم، مما يفسر علاقة بعض قبائل التوارق بالإستراتيجيات الخارجية سواء تعلق الأمر بالجماعات الناشطة بالمنطقة (إرهاب أو إجرام) أو بالدول التي ترى في "منطقة أزواد" مجال حيوي لها من خلال العمل الإستخباراتي (الدور الفرنسي)، وانطلاقاً من هذا يصبح للقبليّة دور وأثر على الاستقرار السياسي لدولة مالي وأمنها القومي.

لا تزال دولة مالي غير قادرة على مراقبة كامل ترابها نظراً لقلّة الامكانيات المتاحة، مما جعلها

تتقاسم سلطتها مع فواعل غير رسمية كالقباثل، حيث تنتهي سلطتها عند حدود العاصمة باماكو، فلا وجود لسلطة الدولة المالية على أراضيها في الشمال الذي يسيطر عليه المتمردين التوارق المتحالفين في بعض الأحيان مع جماعات إجرامية أو إرهابية<sup>19</sup>.

**4- سيناريوهات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي**  
سأهم تمدد النزاع الداخلي في مالي وتعثر اتفاقات الوحدة الوطنية (كإتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر في 2015) في فشل الدولة المركزية في مالي وسيطرة مختلف الجماعات الإرهابية (جماعة نصرة الاسلام والمسلمين إلى جانب الدولة الاسلامية في الصحراء الكبرى ومختلف الجماعات الأخرى المرتبطة بهما) على أقاليم الدولة الوطنية كإقليم أزواد، خصوصاً مع انتشار الأسلحة بمختلف أنواعها بعد الأزمة الليبية 2011، حيث تحولت إلى سوق رائجة أكثر من سوق سوداء، مما يهدد الأمن على المستوى الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي في ظل تأثير عوامل أخرى تتعلق بتدخلات أطراف خارجية لها مصالح جيوسياسية، وأخرى تتعلق بمختلف جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. أدى فشل الدولة في مالي إلى ظهور فواعل غير دولاتية، تحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركه غياب السلطة المركزية التي لم تعد قادرة على مواجهة جماعات إرهابية تمتلك قدرات مالية وقوة لجذب وتجنيد الأفراد خاصة منهم الشباب، لتفرض نفسها كمقدم للخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية، وتتمثل هذه الجماعات فيما يلي:



يرتبط التهديد الإرهابي في مالي ارتباطاً وثيقاً بمختلف الصراعات العرقية والمشكلات التي تعاني منها دولة مالي بكل أبعادها بحيث يصعب فصلها عن بعضها البعض، كما لا يمكن إحصاء عناصرها بسبب العلاقات المتعددة الأشكال الممتدة بين هذه الجماعات الإرهابية وبين مختلف العرقيات، فمثلاً نجد أن أغلب عناصر "جبهة تحرير ماسينا" من "الفولان" أما جماعة أنصار الدين فغالبيتهم من التوارق، هذا ما يشير إلى توظيف عامل العرقية في التجنيد داخل مختلف الجماعات الإرهابية حسب منطقة نشاطها، ومنه يمكن القول بأن "فشل الدولة يعني وجود تهديد، وانتشار التهديد يعني انهيار الدولة"، وبالتالي فهذا الفشل الدولاتي على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي أدى إلى بروز تهديدات لا تماثلية (تهديدات لفواعل غير دولانية قادرة على تهديد أمن الدول، لكنها غير متكافئة من حيث القوة والوسائل والتنظيم مبنية على فكرة الغموض وعدم تحديد ماهية العدو، حيث تجد لها مكان مثالي في الدولة الفاشلة وتشمل هذه التهديدات الارهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الحركات الانفصالية)، وتكمن خطورتها في ثلاث نقاط أساسية تتمثل في:<sup>20</sup>

#### 1- الامتداد:

ويمكن هذا الخطر في سهولة انتقال التهديدات اللاتماثلية الناتجة عن فشل الدولة في مالي إلى دول الجوار الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، وبالتالي يصبح تهديد مركب يحمل طابع إقليمي يفرض عليها تبني استراتيجيات أمنية متكاملة يصعب تحقيقها في الواقع بسبب تراجع قدرات دول مركب الأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي، وعليه فإن تداعيات فشل الدولة في مالي لا تنحصر في المستوى الداخلي وإنما تمتد لتشمل دول الجوار وتشكل عبئاً أمنياً تتحمله دول الجوار الإقليمي وعلى رأسهم الجزائر بحكم التخومية الممتدة على طول حدود تبلغ 1376 كلم.

#### 2- التحالف:

ويتمثل في التفاعل العضوي بين هذه التهديدات اللاتماثلية من منظمات إرهابية وشبكات إجرامية وحتى حركات انفصالية في البيئة الاستراتيجية المشتركة الذي يؤدي حتماً إلى تحالفها في الميدان، كالتمرد الذي حدث في 22 جانفي 2012 وشن هجوم على موقع عسكري في شمال مالي من طرف الحركات الأزوادية التي تحالفت مع بعض الجماعات الإرهابية وعناصر تنتمي إلى "حركة أنصار الدين" قبل التمدد نحو مدينة موبتي في الجنوب.

هذا ما يُعقد من مهمة الدولة المركزية في مواجهتها والذي سوف يؤدي حتماً إلى انهيار وتفكك مالي ليفتح المجال أمام مختلف التدخلات الأجنبية التي تحركها مصالحها، خاصة في ظل وجود تركيبة اجتماعية متعددة إثنيًا مع غياب قيم المواطنة، مما يسمح بحدوث تحالف إرهابي إجرامي مع بعض الحركات الانفصالية رغم الاختلاف الجوهري بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، كون الإجراء لا يهدف إلى التأثير في الرأي العام أما الإرهاب فهده الرئيسي سياسي، إلا أن هذه المفاهيم تغيرت وأصبح

الحديث عن "الإرهاب الجديد" و"الجريمة الجديدة" من حيث الوسائل التي يستخدمها كل من الإرهاب والإجرام تتجه نحو التقاطع أكثر فأكثر في المنطقة.

### 3- التدخل الأجنبي:

يُشكل كل من تحالف مختلف التهديدات اللاتماثلية في مالي والممتدة إلى المستوى الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي عوامل توظيف ومبررات من قبل قوى خارجية لشرعنة تدخلاتها بمختلف أشكالها (المباشرة وغير المباشرة) في المنطقة من منطلق جيوسياسي قائم على أساس المصالح المتضاربة في غالب الأحيان، مما يجعل منطقة الساحل الأفريقي محل استقطاب وتنافس دولي شديد، ليصبح بذلك العامل الخارجي مغذي للآزمات والتهديدات أهمها الإرهاب العابر للحدود، خاصة وأن أهم عامل محفز للانخراط في العمل الإرهابي من الناحية الايديولوجية هو محاربة التواجد الأجنبي لنكون أمام معضلة أمنية تكون تداعياتها على كامل منطقة الساحل الأفريقي.

ومن خلال ما سبق، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات محتملة لتطور حالة الفشل الدولاتي في مالي وانعكاساته على بناء أمنها القومي والأمن الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي:

### 1- السيناريو الممتد:

يفترض بقاء الأزمة بنفس الوتيرة الديناميكية واستمرار النزاع بين الجماعات السياسية والسلطة المركزية مع تناقض تصورات الأطراف في الشمال، مما يصعب عملية التسوية السياسية خاصة مع تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري في المرحلة الأخيرة (2015 - 2020) وبعد التحرك العسكري الفرنسي المكثف (من خلال عملية "سرفال" 2013 (Serval) ثم عملية "برخان" (Barkhan) في 2014، وأخيرا إنشاء "قوة مجموعة الساحل الخمسة" (G5 Sahel) في 2017 بمبادرة فرنسية مع انخراط التحالف العسكري الإسلامي بقيادة السعودية لتقديم الدعم اللوجيستيكي لهذه القوة بتقديم 100 مليون دولار)، لأن الدبلوماسية الجزائرية هي الأدرى بما يحدث في هذه المنطقة المجاورة بحكم العلاقات التاريخية والدبلوماسية مع هذه العرقيات والإثنيات، وما يدل على ذلك العديد من الوساطات التي تم بموجبها مجموعة من الاتفاقيات (كاتفاقية تمنراست 1990، اتفاقية الجزائر 2006، والدور الجزائري في اتفاقية وغادوغو 2001، بالإضافة إلى مسار الجزائر في 2015)، حيث يعتبر هذا السيناريو الأكثر احتمالا وواقعا.

ما يبرر هذا التوقع هو رفض الكثير من النخب السياسية في العاصمة باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية تثير النعرة الإثنية والعرقية، هذا ما يؤدي الى سوء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيم على الحياة السياسية والتنمية والشمال المهمش سوسيو-اقتصاديا وعمليا في المشاركة السياسية.

## 2- السيناريو الإصلاحى:

يفترض اقتناع أطراف النزاع بتبني الخيار العقلاني القائم على تقاسم السلطة وفق مبدأ المصلحة الوطنية، والتركيز على التنمية، وتحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي لجميع المواطنين، والذي يستند فيه هذا النوع من النزاعات على مقاربة "السلم الديمقراطي"، بحيث تصبح المجتمعات الإثنية والعرقية تتعايش فيما بينها وفق منطق تكريس قيم المواطنة بدلاً من قيم القبيلة<sup>21</sup>، وفي هذا الإطار جاءت زيارة رئيس وزراء مالي (سوميلو بوبيي مايجا) في 23 مارس 2018 إلى منطقة كيدال معقل مجموعات التمرد لتوطيد علاقات الثقة وبناء الوحدة الوطنية، وهو أبعد احتمال ممكن نظراً لتوفر متغيرات محلية، وإقليمية، وأخرى دولية جد معقدة ذات ديناميكية عالية جداً تتمثل في تعدد الأطراف وتضارب مصالحها.

يتطلب هذا السيناريو تعبئة سياسية للمجتمع الدولي، كقرارات مجلس الأمن الدولي الرادعة لزعماء الجماعات المسلحة في مالي الراضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية، لإنجاح أي عملية سياسية تدرج ضمن مسار بناء الدولة الوطنية المالية وتحقيق أمنها القومي.

## 3- السيناريو الكارثي:

يُرجح هذا السيناريو المقاربة الإثنو-واقعية التي تبرر تعظيم التسلح لدى الجماعات العرقية في شمال مالي، خوفاً من "التطهير العرقي" في إطار ما يعرف "بالمأزق الأمني المجتمعي" القائم على أساس العرقيات والإثنيات الذي تحاول فيه الدولة تحسين الوضع الأمني عن طريق قمع المجموعات التي تهدد شرعيتها، ويصبح الوضع أكثر تعقيداً من الناحية الأمنية بسبب اتخاذ تدابير تزيد من معارضة النظام<sup>22</sup>.

فمن الممكن جداً أن تتحالف هذه الجماعات العرقية في شمال مالي مع مختلف الجماعات الإرهابية التي تستغل تردي الأوضاع الأمنية، وقد تتجح في تسويق نموذج تنظيم الدولة الإسلامية في شمال مالي الذي يوحى بالتقسيم وفق منطق الهويات العرقية، خاصة بعد انصهار خمس (05) تنظيمات مسلحة في تنظيم "جماعة نصره الاسلام والمسلمين" في 2017 كرد على إنشاء "قوة مجموعة الساحل الخمسة" وإعلان مجموعة مسلحة بقيادة "أبو الوليد الصحراوي" مبايعة تنظيم "داعش".

كما قد تحدث احتمالية حدوث تحالف بين "داعش" و "القاعدة" في مالي كتحالف تكتيكي تمليه الظروف العملية في ظل حالة الضعف الذي يعاني منه التنظيمين (داعش والقاعدة) مما قد يؤدي إلى إعادة بناء تنظيم يكون أكثر إجراماً وتهديداً من تنظيم "داعش" الأم، ينشط عبر كامل منطقة الساحل الأفريقي باعتبارها منطقة مؤاتية لتمرکز مختلف الجماعات المسلحة خاصة مع ظهور مشكلة عودة المقاتلين الأجانب.

## خاتمة:

ما يمكن قوله حول تعيّدات الأزمة الأمنية في مالي وتداعياتها الأمنية على المستوى الإقليمي في منطقة الساحل الأفريقي ما يلي:

1- أن مصدر فشل الدولة في مالي يكمل في عدم المقدرة على بناء هوية وطنية ذات أبعاد سوسيو-اقتصادية، وذلك بسبب ديناميكية أطراف النزاع سواء من حيث نشأتها أو اختفائها وعودتها من جديد، مع رفع نفس المطالب المتكررة حول الانفصال والحكم الذاتي بسبب فشل السلطة في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية في البلاد، مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد وفق منطق النزاع الاجتماعي الممتد عبر الحدود الوطنية الذي يهدد الأمن المجتمعي للدولة الوطنية الحديثة خصوصاً ومنطقة الساحل الأفريقي عموماً.

2- تشكل كل من الإثنية والعرقية جوهر الهوية الوطنية في مالي باعتبارهما عناصر أزمة هوية في المشروع السياسي الذي يُحقّق أمنها القومي، وبالتالي على صانع القرار في مالي استيعاب كل هذه الاختلافات القيمة تحت قبة دولة وطنية موحدة تعترف بالكل وتضم الجميع.

3- طالما أن حكومة مالي لا تتحمل المسؤولية الكاملة لمطالب توارق المنطقة الشمالية المهمشين منذ فترة الاستقلال فإن مشكلة أزواد ستستمر، كما أن هذا الصراع المتكرر بين الحكومة المالية والتوارق في الشمال قد يؤدي إلى صراع مفتوح عبر منطقة الساحل الأفريقي لا يمكن السيطرة عليه، خاصة مع انتشار "داعش في الجنوب الليبي ومع تواجد "بوكو حرام" في نيجيريا الذي أعلن ولاءه لدولة الخلافة، كلها مؤشرات تدل على سيناريو كارثي في كامل المنطقة مصدره أساساً من إقليم أزواد بشمال مالي إن لم يتم إدراكه.

4- هناك عوامل جيوسياسية هامة زادت من تعقيد الوضع الأمني أكثر في مالي، أهمها التوظيف الخارجي الذي تَعَمَدَ التقسيم الأنتربولوجي الإثني-العرقى للشعب المالي، في إطار سياسة "فرق تسد" حتى تتمكن الدول الغربية من تحقيق بعض المصالح الحيوية في المنطقة (كالموارد الأولية)، مدعمة تواجدتها بزراع الجماعات الإرهابية التي زادت من تعميق الأزمة وتعقيدها، مما حال دون تحقيق اندماج وطني وبناء دولة وطنية مستقرة سياسياً واجتماعياً في مالي.

5- الأمن القومي في مالي يجب أن ينطلق من تحديد مختلف مصادر التهديد ببعديه الداخلي والخارجي والعلاقة التفاعلية بين هذين المستويين، حيث يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر

أو غير مباشر إلى درجة قد تخلق المصادر الداخلية بيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد يجد التهديد الخارجي ذرائع له في المصادر الداخلية، ولبناء الدولة في مالي يجب استئصال أسباب النزاع الدوري لأزمة الهوية بين الشمال والجنوب بالتركيز على إعادة بناء مؤسسات الدولة ونظام سياسي يقوم على مبدأ المصلحة الوطنية وتكريس قيم المواطنة، حيث أصبح أمرًا ضروريًا لإعادة الثقة والتأييد الشعبي بالنسبة لمؤسسات الدولة والنظام السياسي ككل في مالي.

## الهوامش:

- 1- عمر فرحاتي وبيسرى أوشريف، تداعيات الازمة الليبية على الأمن في الجزائر (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2016)، ص 19.
- 2- فرحاتي وأوشريف، مرجع سابق، ص ص.36.34
- 3- عبد الحكيم بختي، "المؤسسة العسكرية والعنف السياسي في أفريقيا"، في بومدين طاشمة (محرر)، المشكلات السياسية في القارة الأفريقية (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2016)، ص ص.413-435.
- 4- ادريس عطية، التهديدات الارهابية الجديدة في أفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتيكي (الأردن، عمان: دار الاعصار العلمي، 2018)، ص ص.39-41
- 5- جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2018)، ص ص.102-104.
- 6- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005) ص ص.21،22.
- 7- عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2003)، ص.293.
- 8- رابح لونيبي، "مستقبل الحركة السكانية والاقتصادية الحدودية في الفضاء المغاربي والساحل"، أشغال ملتقى تأمين واقتصاد الحدود في المغرب العربي والساحل: الرهانات والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والاستقبلية، 27 مارس 2018، الجزائر.
- 9- عبير شليغم، "النزاع في مالي بين الأسباب الداخلية والخارجية"، في بلهول نسيم (محرر)، حوارات الاقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء (الأردن، عمان: دار الحامد للنشر، والتوزيع، 2016)، ص ص.381-406.
- 10- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، 19 فيفري 2013، [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)، نقلا عن: أحمد عبد ربه: العلاقات المدنية العسكرية في مصر: نحو سيطرة مدنية. مجلة العلوم الاجتماعية العربية، الرقم 6، العدد 2، خريف 2013، ص ص.145-166.
- 11- محمد جعفر، "الرؤية المستقبلية للتعاون الأمني مع دول الساحل لمواجهة التحديات المشتركة"، مجلة المدرسة العليا الحربية، ع.4 (جوان 2011)، ص ص.52-58.
- 12- Abdelaziz DJERAD, LA GEOPOLITIQUE : Repères et enjeux (Alger : CHIHAB EDITIONS, 2016), p.151, 152.
- 13- مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 الى واقادوقو 2013"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.1، (جوان 2014)، ص ص.36-45.
- 14- مصطفى صايح، "الجزائر والامن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الاقليمي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.2، (ديسمبر 2014)، ص ص.9-17.

- 15- منصور لخضاري، "تعميقات الأزمة الليبية-المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل"، أشغال ملتقى تأمين واقتصاد الحدود في المغرب العربي والساحل: الرهانات والآفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، 27 مارس 2018، الجزائر.
- 16- مسيح الدين تسديت، نفس المرجع.
- 17- Ani Kelechi Johnmary, "Tuareg insurgency in Mali and Regional Security in the Sahel", **African Journal**, African Center for the Study and Research on terrorism/ACSRT, vol.4, n.2 (December 2013), p p. 92-126.
- 18- خالد عبد العظيم، سياسة فرنسا في أفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، ص ص.62-72.
- 19- الحاج ولد إبراهيم، أزمة شمال مالي... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم (مركز الجزيرة للدراسات، تقرير صادر في 12 فيفري 2012).
- 20- مخلوف ساحل، "دور الجزائر في بناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي: دراسة للوساطة الجزائرية في الازمة المالية"، أشغال ملتقى مالي-ليبيا: مبادرات السلام والخروج من الأزمات أي آفاق من أجل الاستقرار الجهوي، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبلية، 12 جانفي 2016، الجزائر.
- 21- عمر فرحاتي ومريم براهيم، الأزمة في الساحل الإفريقي: الخلفيات والأبعاد (الجزائر: الدار الجزائرية، ط.1، 2017)، ص ص.90.
- 22- محمد أمين بن جيلالي، "أزمة بناء الدولة في منطقة الساحل الإفريقي"، في بومدين طاشمة، (محرر)، المشكلات السياسية في القارة الإفريقية، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2016)، ص ص.55-96.
- 23- دالع وهيبه، "التحديات اللاتماتلية وتأثيرها على عملية بناء الدولة في افريقيا"، في بودي نبيلة، غازلي عبد الحليم، دالع وهيبه (محررون)، الدولة في أفريقيا: تقييم لمسارات البناء واستشراف لسبل البقاء، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2019)، ص ص.171-181.
- 24- مصطفى صايح، مرجع سابق.
- 25- مرابط رايح، "المأزق الأمني المتعدد الأبعاد"، دراسات استراتيجية، ع.10، (مارس 2010)، ص ص.131-141.